

المقدمة

الإطار المنهجي

تمهيد

تعتبر أموال المصارف الإسلامية وأموال العملاء المستثمرين لديها جزءاً مهماً من عناصر الأقتصاد الوطني ، كما تمثل أهم الأصول المتداولة والأكثر تداولاً علاوة على أنها هي التي تمثل الوضع التدفقي للأموال عبر تحول الأصول المختلفة من حالة لأخرى ، لهذا كانت أهمية الرقابة الداخلية لحركة هذه الأموال من أجل المحافظة عليها ، ولينعكس ذلك إيجاباً في إستخدامها وإستثمارها ومتابعتها بطريقة تمكن المصارف الإسلامية والمستثمرين على السواء من الإستمرار في العمل وزيادة رؤوس الأموال العاملة بما يعود بالخير على البلاد ، وتلعب أنظمة الرقابة الداخلية دوراً مهماً في إكتشاف الأخطاء أوالمخالفات المالية الناتجة من مستوى وظائف النظم المحاسبية المرتبطة بجمع وتسجيل وتخزين البيانات وذلك عبر حماية الأموال من سوء الإستخدام ولضمان تحقيق السياسات والأهداف الصادرة من الإدارة العليا .

لقد أصبحت نظم الرقابة الداخلية بالمصارف الإسلامية من أهم وسائل الإدارة في الرقابة والإطمئنان إلى سلامة العمل ، كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات ضرورة ملحة من ضرورات العصر ، وبات الجميع يسعى إلى تبنيها بشكل مكثف ومتسارع ، وبات ضرورياً على المصارف التي ترغب في دخول الأسواق العالمية من أوسع أبوابها إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى أنشطتها بشكل عام وإلى أنظمة الرقابة الداخلية فيها بشكل خاص .

يعتبر نظام الرقابة الداخلية بالمصارف الإسلامية من إحدى وسائل الإدارة في الرقابة والإطمئنان إلى سلامة العمل ،وتنفيذ جميع العمليات المصرفية وفق التعليمات المصرفية الموضوعية ، والقواعد المقررة ، وكذلك توجيه العاملين بالمصرف لكل ما يكفل صحة وانتظام العمل ، وتصحيح وتسوية ما قد يوجد به من أخطاء أو نقص ، ومما يساعد على رفع مستوى الأداء .

تستند الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية إبتداءً على وضع قواعد وضوابط أساسية تحكم سير عمل تلك المصارف ، وتعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في كل مصرف من الأدوات الرقابية المهمة ، وهي بمثابة إجراء إحترازي يهدف من خلال الوسائل والإجراءات المتبعة ، التأكد من الدقة الحسابية لما هو مدون في السجلات ، وحماية أصول المصرف ، ورفع كفاءة العاملين ،وتشجيعهم على التمسك بالسياسات المرسومة من قبل إدارة المصرف بغرض تحقيق السياسات والأهداف الصادرة من الإدارة العليا بالمصرف .

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في توقف بعض المصارف الإسلامية عن العمل في السودان لوجود أخطاء ومخالفات جوهرية في عملها وعدم ملائمة نظام الرقابة الداخلية فيها للتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات فيها مثل ستي بنك سنة 1998م ، وتصفية بنك نيما سنة 1999م ، وتصفية بنك الصفا سنة 2000م ، وتم خصخصة البنك العقاري السوداني وتحويل ملكيته من الحكومة لمستثمر عربي ليصبح إسمه البنك العقاري التجاري⁽¹⁾ ، كما تم تصفية بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية في فلسطين وبيع كافة أصوله للبنك

(1) إتحاد المصارف السوداني ، نشرة المعلومات المصرفية مرجع سابق ، ص 7 .

الإسلامي الفلسطيني،⁽²⁾ إلى جانب عدم إهتمام المصارف الإسلامية بمتابعة الإلتزام بمقومات الرقابة الداخلية المكتوبة لديها ، وعدم إعتداد نظم الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين على الأسس العلمية والعملية ، حيث أن ضعف الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين كنظام لمتابعة ومراقبة الأداء يؤدي إلى خلل بالإضافة إلى ضياع وفساد ممتلكات المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين ، وهل ضعف أنظمة الرقابة الداخلية ناتج عن عدم وجود لوائح تنظم عملية الرقابة أم أن الكوادر البشرية غير مؤهلة لأداء عملية الرقابة أم أن هناك إغفال تام للوائح الموجودة بالمصارف الإسلامية في السودان وفلسطين .

فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى إختبار صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى

يؤدي عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين إلى إحتمال وقوع أخطاء ومخالفات جوهرية .

الفرضية الثانية

هناك علاقة عكسية بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين وحجم عينة الإختبارات المراجعة

الفرضية الثالثة

تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين لا يحدد الرأي المهني النهائي للمراجع الخارجي .

الفرضية الرابعة

التحول التقني بالمصارف الإسلامية في السودان وفلسطين يستلزم إتباع أساليب الرقابة التنظيمية لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية فيها .

الفرضية الخامسة

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين من حيث مفهومها لنظام الرقابة الداخلية.

أهمية الدراسة

هذه الدراسة تعالج نظم الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وذلك كما يلي :-

1. إن متانة نظام الرقابة الداخلية في ظل التحول التقني في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين يساعد الإدارة في المحافظة على الأصول وسلامة البيانات مع تحقيق الكفاءة والفعالية في تشغيل البيانات ، كما تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الإنطلاق التي يركز عليها مراجع الحسابات الخارجي عند إعدادة لبرنامج المراجعة ، وتحديد الإختبارات التي سيقوم بها ، والفحوص التي ستكون مجالاً لتطبيق إجراءات المراجعة.

(2) السلطة الفلسطينية ، دائرة الرقابة على البنوك ، إحصائيات ، مرجع سابق ، ص 11.

2. إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يسعون دائماً للحصول على بيانات ومعلومات محاسبية سريعة ودقيقة وملائمة وموثوق بها لمتابعة إستثماراتهم بالمصارف الإسلامية ، ولا يمكن الإعتماد على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية إلا إذا كانت من مصادر تتصف بمتانة وقوة نظام الرقابة الداخلية .
3. إبراز الخطوات والأساليب التي تساعد على رفع كفاءة وأداء المصارف الإسلامية .
4. السعي إلى الإلتزام بالسياسات والأنشطة والقوانين المالية التي تحكم عمل الرقابة الداخلية .

أهداف الدراسة

تحقق الدراسة الأهداف التالية :

1. تسليط الضوء على حجم التعاون بين وحدات الرقابة المالية والإدارية وباقي أجهزة الإدارة في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين .
2. دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين لمعرفة نواحي القصور والضعف فيها ، وكذلك جوانب القوة المرتبطة بها ، والتعرف على مدى فعالية أجهزة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين .
3. تحديد الصعوبات التي تعيق عمل وحدات الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين .
4. تحديد العوامل التي تساعد في رفع كفاءة أداء الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين .

منهجية الدراسة

يستخدم هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي ، ولجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصارف الإسلامية في بلدي الدراسة ، والذي يهدف منه الباحث إلي جمع الحقائق والبيانات حول أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان ، ثم القيام بتحليل هذه الحقائق أو البيانات تحليلاً دقيقاً ، وتفسيراً كافياً لاستخلاص الدلالات والنتائج من أجل الوصول إلي تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة للاستفادة منها مستقبلاً .

كما يستخدم الباحث المنهج التاريخي لإستعراض الدراسات السابقة ، وكذلك مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان ، بالإضافة إلى إستخدام المنهج الإستنباطي وهو المنهج الذي يدور فيه الاستنباط كلية في ذهن الباحث ، بعيداً عن الواقع المقصود ، بينما في الاستقراء يركز الباحث على دراسة حالات محددة بشكل تجريبي ، مما يحد من إمكانية بلوغ الاختبار مستوى التعميم ، وسيستخدم الباحث هذا المنهج للتعرف على طبيعة مشكلة البحث ، ومن ثم تحديد أبعاد المشكلة ، ومحاور الدراسة ، ووضع الفروض المنطقية التي تشكل الإطار الفكري للبحث ، ولإلمام بأنواع المشكلات التي إرتبطت بالدراسة ، كما يستخدم الباحث المنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات الدراسة ، وهو المنهج الذي يبدأ فيه الباحث بملاحظة الجزئيات ، ليستمد منها القوانين أو النظريات ، من خلال الانتقال إلى نتائج اختبار حالات محددة من حالات الواقع اللانهائية ، إلى تعميم هذه النتائج إلى شتى الحالات التي تنتمي إلى النوع

نفسه ، وإن لم يتناولها الاختبار الفعلي ولهذا يستخدم الباحث هذا المنهج ليختبر الفروض ، وللوقوف أيضاً على تجارب بعض المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان ، وقياس مدى ارتباطها ببعض ، كما استخدم المنهج المقارن للمقارنة بين جوانب التشابه والاختلاف بين عمل المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان ، بغرض معرفة المفارقات في التطبيق العملي .

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين رئيسيتين ، الأولى هي المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وعددها (4) هي : البنك الإسلامي العربي ، والبنك الإسلامي الفلسطيني ، وبنك الأقصى الإسلامي ، وبنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية ، ويتبع تلك المصارف (12) فرعاً منتشرة في جميع أنحاء فلسطين ، حيث وزعت الاستبانة على مدير عام كل مصرف ، وعلى رئيس قسم الرقابة الداخلية ورئيس قسم التمويل والاستثمار ورئيس قسم المحاسبة في المراكز الرئيسية لتلك المصارف ، أما الفئة الثانية فهي عينة مكونة من (4) مصارف إسلامية في السودان ، والتي يوجد بها (27) مصرفاً لها (632) فرعاً ، حيث تم إختيار عينة موازية لعدد المصارف الفلسطينية ومناظرة لها من حيث الملاءة المالية والفترة الزمنية ، مكونة من أربعة مصارف : هي بنك التضامن الإسلامي ، وبنك البركة ، وبنك الشمال الإسلامي ، وبنك أم درمان الوطني ، وهي مصارف منتشرة في جميع أنحاء السودان ، حيث وزعت الاستبانة على مدير عام كل مصرف ، وعلى رئيس قسم التمويل والاستثمار ورئيس قسم المحاسبة في المراكز الرئيسية لتلك المصارف ، وبلغ عدد المبحوثين في فلسطين (40) مبحوثاً ، وعدد المبحوثين في السودان (40) مبحوثاً أيضاً ، ليكون مجموع عدد المبحوثين في السودان وفلسطين (80) مبحوثاً ، ويلاحظ أن أسئلة الإستبيان جاءت بشكل يساعد في إثبات صحة فرضيات الدراسة .

أدوات الدراسة

عينة الدراسة فهي الأربعة مصارف في فلسطين وهي كل مجتمع الدراسة ، أما في السودان فتم تحديد مكونة من أربعة مصارف بشكل عشوائي وبلغت نسبتها 7:1 من عدد المصارف الإسلامية الموجودة في السودان وعددها 28 مصرفاً .

ونظراً لطبيعة هذه الحالات الدراسية فقد تم تصميم استبانته لجمع البيانات ، وقد تم تعزيزها بمقابلات فكانت الإستبانة من نوع الإستبانة بطريقة المقابلة وتسمى Questionnaire by Interview وقد تم توزيع الإستبانة على عدد من العاملين في دوائر التمويل والاستثمار والمحاسبة والرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في فئتي الدراسة ، كما تمت مقابلتهم ، وذلك توخياً للدقة ، والحصول على أصدق البيانات وتفسير ما خرجت بها من نتائج .

بالتالي فإن هدف الإستبانة في هذه الدراسة هو اختبار الجانب العملي من الفرضيات المطروحة ، واختبار الجانب النظري من الفرضيات في هذه الدراسة فقد تم استخدام المصادر الثانوية للمعلومات ، مع إتباع أسلوب المقارنة بين ما هو موجود في فلسطين والسودان من أنظمة للرقابة الداخلية وبهذا تكون أدوات جمع البيانات هي :

1. أسلوب البحث المكتبي حول هذا الموضوع من خلال المراجع والدوريات والتقارير ذات الارتباط بالقضايا المطروحة بالدراسة من المكتبة العربية والأجنبية في موضوعات التدقيق والرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية والإدارة المالية ،هذا إلي جانب عدد من الاتصالات المكتوبة .
2. أسلوب المقابلات الشخصية بزيارة شخصية للمصارف الإسلامية والمركزية في فلسطين والسودان حيث قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات الشخصية لعدد من المسؤولين فيها ،بهدف الوقوف على آرائهم في تفسير بعض نتائج الدراسة الميدانية أو مناقشة بعض القضايا والاقتراحات .
3. أسلوب الدراسة الميدانية باستخدام الاستبانة أو قوائم الاستقصاء ،وقد تم تصميمها لتغطي أغلب مفردات المجتمع الحقيقي للدراسة .
4. التحليل المالي باستخدام النسب المالية للقوائم المالية المنشورة للمصارف محل الدراسة للوقوف على واقع الأداء الرقابي في تلك المصارف .

حدود الدراسة

تتخصر حدود الدراسة بالآتي :

1. **حدود مكانية** : المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان .
2. **حدود زمانية** : الفترة من 2002م – 2006م مع ملاحظة أن أداة جمع البيانات الرئيسية هي الإستبانة .

تنظيم البحث

يدرس هذا البحث نظام الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية في السودان وفلسطين ،لذلك تتكون الدراسة من المقدمة ، ثم الفصل الأول الذي يشرح الإطار النظري لمفهوم الرقابة في الفكر المحاسبي ، كما يشمل الفصل الثاني دراسة عناصر ومقومات نظام الرقابة الداخلية ،فيما يعالج الفصل الثالث نظم الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وتحليل إجراءات الرقابة الداخلية بها .

أما الإطار العملي للدراسة فيتكون من الفصلين الرابع والخامس ، حيث يتناول الفصل الرابع الإطار العملي لواقع الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان ، فيما يشمل الفصل الخامس الدراسة الميدانية وتحليل بيانات الاستبانة الموزعة على فئتي الدراسة في السودان وفلسطين ، واختبار فرضيات الدراسة واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان .

الدراسات السابقة

• دراسة القاضي ، حسين يوسف، 1976م⁽¹⁾ ، هدفت الدراسة إلى تحديد ملامح الرقابة على الحسابات من خلال إرتقاء عملية الرقابة من الوصف إلى التفسير والتنبؤ ،ثم إلى النظرية ، وأن الرقابة على الحسابات شأنها شأن العلوم الأخرى لها خصائصها وعناصرها الخاصة بها ، وتلخصت مشكلة الدراسة في تقادم نظريات الرقابة على الحسابات وعدم ملاءمتها للتطور في نظم المعلومات ، واستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي ، ومنهج التحليل الوصفي لإختبار صحة الفرضيات ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كان أهمها أن الرقابة على الحسابات علماً مستقلاً وليس فرع من فروع المحاسبة ، والحاجة إلى صياغة منهج علمي للرقابة على الحسابات له خصائصه المميزة ، وأوصت الدراسة بوضع نظرية متكاملة للرقابة على الحسابات .

• دراسة مصطفى ، صادق حامد ، 1982م⁽²⁾ ، هدفت دراسته إلى بيان أهمية نماذج الصلاحية في فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، وتناولت مشكلة القصور في الأساليب الحالية المستخدمة في الفحص والتقييم ، وتلخصت مشكلة الدراسة في أن طرق التقييم التقليدية تعتبر حكمية غير دقيقة تعتمد في إستخدامها على التقدير الشخصي للمراقب مما يؤدي إلى وجود إختلافات في آراء وأحكام المراقبين من مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية ، ولهذا كان هناك ضرورة للبحث عن مداخل بديلة يحاول عن طريقها مراقب الحسابات التغلب على نواحي القصور في الأساليب الحالية التقليدية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل النظم الرقابية المطبقة ، كانت أهم نتائج الدراسة ضرورة قيام مراقب الحسابات بإستخدام نماذج الصلاحية كوسيلة مريحة وأكثر دقة مما هو موجود ، وأن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية هو ضمان سير العمل بالمنشأة لحماية أصولها وممتلكاتها ، وزيادة كفاءتها ، وأوصت الدراسة بالإهتمام بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الخطوات (الخصائص والمعلومات عن النظم ، فحص النظام وتقييمه ، والإطلاع على الخرائط التنظيمية والتقارير الوصفية وقوائم الإستقصاء وخرائط التدفق ، ومقابلات بعض العاملين) .

• دراسة غربية ، محمود علي سليمان ، 1983م⁽³⁾ ، كان يهدف للتعرف على الفروض السلوكية التي تحكم تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية ، وإظهار دور المفاهيم السلوكية في زيادة فاعلية تصميم وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، بالإضافة لإقتراح أسلوب جديد (سلوكي) يزيد من فاعلية الأساليب الحالية في فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، بحيث يعتمد أساساً على الكشف عن مدى توافر المفاهيم السلوكية للرقابة الداخلية ، وكانت مشكلة الدراسة هي قصور الأساليب التقليدية في فحص

(1) القاضي ، حسين يوسف ، نظرية الرقابة على الحسابات (رسالة دكتوراه محاسبة غير منشورة ، جامعة الزقازيق 1976 م) .

(2) مصطفى ، صادق حامد ، استخدام نماذج الصلاحية في فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، (رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، جامعة القاهرة 1982م) .

(3) غربية ، محمود علي سليمان ، فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأغراض المراجعة الخارجية بإستخدام المفاهيم السلوكية (رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 1983م)

وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، وإستخدام الباحث المنهج التحليلي الوصفي لدراسة الكتابات المحاسبية والإدارية والإجتماعية للتوصل إلى مؤشرات عامة يمكن الإستعانة بها في عملية فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في كافة المنشآت ، وكانت أهم النتائج أن أظهرت الدراسة مراحل تطور الإهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ، كما أظهرت تطور مفهوم الرقابة الداخلية بحيث أصبح يشمل جوانب فنية وسلوكية في نفس الوقت ، وبحيث أصبحت الرقابة الداخلية تشمل رقابة إدارية (مالية ومحاسبية) ورقابة إجتماعية وذاتية ، كما أظهرت الدراسة أن الأساليب التقليدية لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية يعترضها نواحي قصور .

أوصت الدراسة بإستخدام المدخل السلوكي كمدخل مكمل للطرق التقليدية في فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لزيادة فاعليتها ، وبالتالي زيادة فاعلية الحكم على مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية ، كما أوصت بضرورة معرفة المحاسبين والمراجعين بالمفاهيم السلوكية التي تزيد من فاعلية تصميم وتنفيذ وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، وبالتالي يجب القيام بالدراسات السلوكية للتوصل إلى أنسب الأساليب التي تكشف عن مدى توافر هذه المفاهيم السلوكية للرقابة الداخلية مع مراعاة إمكانية تطبيقها في جمهورية مصر العربية .

• دراسة أبوعلي ، أحمد ، 1988م⁽¹⁾، تناول تطور وتفعيل الأداء الرقابي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية ، والتعرف على مدى دقة وسلامة نظم الرقابة الداخلية فيها ، وتكمن مشكلة الدراسة حول مدى فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف المرسومة للشركات الصناعية المساهمة الأردنية . إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإستخلاص النتائج والدلالات المفيدة منها ، وأهم النتائج التي أظهرتها الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية دقيق ، وذلك من خلال الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية ، وأهم التوصيات كانت ضرورة أن يكون هنالك تخطيطاً شاملاً لكافة المهام الخاصة بأجهزة الرقابة الداخلية ، وضرورة إعداد نماذج تابعة للتقارير الدورية ، وأن تكون هناك متابعة مستمرة لتطوير نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية .

• دراسة جاموس ، ياسر ، 1991م⁽²⁾، كان يهدف إلى التعرف على التطور الذي تشهده الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على إستخدام الحاسوب ، مع بيان أثر ذلك التطور على نظام الرقابة الداخلية ، وكذلك التعرف على خصائص هذه التقنية من خلال بيان أساليب الرقابة على التطبيقات المحاسبية وأساليب الرقابة الداخلية في ظل إستخدام الحاسوب ، وكانت مشكلة الدراسة في وضع نظام رقابة داخلية فعال وآمن وبضمن السلامة للمعلومات المحاسبية ، واعتمدت الدراسة على كل

(1) أبو علي ، أحمد ، تقييم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية (الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 1988م)

(2) جاموس ، ياسر ، مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على إستخدام الحاسوب (جامعة حلب ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 1991م)

من المناهج الآتية : المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، وإستمارة إستبيان والكتب والدوريات المتصلة بالموضوع ، وكانت أهم النتائج أن وجود نظام للرقابة الداخلية يعتمد على إستخدام الحاسوب يساعد كثيراً في تحسين وتجويد عمليات إدخال البيانات المحاسبية وتشغيلها وإخراجها في شكل تقارير تنصف بالسرعة والدقة والسرية ، وأوصت الدراسة برفع كفاءة العاملين بالنظم المحاسبية التي تعتمد على إستخدام الحاسوب ، وعمل دورات تدريب مستمر لهم ، وضرورة أن يكون المصمم للبرنامج المحاسبي الإلكتروني لديه المعرفة المحاسبية الكافية .

- دراسة شاهين ، علي عبد الله ، 1995 م⁽¹⁾ ، كان يهدف إلى تقصي الأصول والأسس النظرية في مجال أداء العمل الرقابي وإجراء التحليلات اللازمة لنظام الأداء الرقابي في اللجنة الشعبية العامة ومدى علاقة أحكامها بمتطلبات الأداء الفعال ، وتحديد نقاط الضعف والقصور وأوجه الإختلاف لتحقيق أداء رقابي كفاء فعال، وكانت مشكلة الدراسة تتلخص في ضعف الأداء الرقابي للجنة الشعبية العامة وضعف إجراءاتها الرقابية ، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النظم الرقابية المطبقة ، ومن أهم نتائج الدراسة كانت الحاجة إلى نشر الوعي الرقابي وإبراز أهميته وغرس مفاهيمه ودوره الإيجابي في تحقيق الرقابة الفعالة وضرورة إصدار قواعد ومعايير خاصة للأداء الرقابي تكون منهاجاً لضبط العمل وإجراءاته والتحكم في نوعية مخرجاته ، وتحديد مسؤولية المراجع إذا ما تهاون في أداء واجباته .

أوصت الدراسة بالحاجة إلى تطبيق مؤشرات لقياس الأداء الرقابي تتناول الجوانب الكمية والنوعية للأداء ، والتشديد على تطبيق كافة الأحكام القانونية والسهر على تنفيذها بكل قوة ، والحاجة إلى تطوير خطط وأساليب العمل وبرامج المراجعة بشكل أكثر ملائمة لمتطلبات التقدم التقني والعلمي الحديثة.

- دراسة الشريف ، هالة عبد الله عباس ، 2000 م⁽²⁾ ، تطرقت إلى بيان تطبيق التقنية الحديثة للنظام المحاسبي المصرفي على الكفاءة الإدارية والخدمات المصرفية ، والقوى العاملة كماً ونوعاً ، ونظم الضبط الداخلي للنظام المحاسبي المصرفي ، وتناولت الدراسة تأثيرات التقنية الحديثة على الكفاءة الإدارية ، وعلى فعالية نظم الرقابة الداخلية ، وعلى تحسين الخدمات من حيث السرعة والدقة ، وتلخصت مشكلة الدراسة في عدم ملائمة نظم المعلومات المحاسبية المصرفية للتطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وإستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والإستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها إستخدام نظام المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية ساعد على تطوير الخدمات المصرفية من حيث السرعة والدقة ، كما ساعد أيضاً على تطوير الضبط الداخلي للنظام المحاسبي المصرفي ، وأوصت الدراسة إلى إستبدال

(1) شاهين ، علي عبد الله ، آفاق تخطيط وتقييم أداء العمل الرقابي باللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية ، (جامعة الفاتح ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 1995 م) .

(2) الشريف ، هالة عبد الله عباس ، نظم المعلومات المحاسبية المصرفية الآلية في المصارف السودانية - الإيجابيات والسلبيات (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 2000 م)

النظام المحاسبي اليدوي بالنظام المحاسبي الآلي وتدريب العاملين عليه ، وإدخال نظام المراجعة الإلكترونية في تلك المصارف .

• دراسة العميان ، نايف راجي ، 2000م⁽¹⁾، هدفت دراسته إلى التعرف على الأبعاد الرئيسية للرقابة الإدارية كأحد مكونات الرقابة الداخلية ، بالتطبيق على وزارة الصحة الأردنية وذلك من خلال تحليل أهم السمات التي تميز الرقابة الإدارية عامة ، ووالرقابة الداخلية خاصة من وجهة نظر العاملين بالوزارة ، وكانت مشكلة الدراسة ضعف الأداء الإداري في أجهزة الإدارة العامة الأردنية ، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي ، وأسلوب الإستبانة ، أهم النتائج كانت ضعف أثر الرقابة الإدارية على كفاءة العمل الإداري في وزارة الصحة الأردنية ، وأن تدخل العوامل الشخصية لبعض الموظفين في شؤون العمل الرقابي تعتبر أهم المتغيرات التي تؤثر في الرقابة الإدارية في الوزارة ، كما تؤثر القيم الإجتماعية فيها بدرجة كبيرة وكذلك قلة الإمكانيات المادية والبشرية .

أوصت الدراسة بإعادة النظر في الجوانب التفصيلية المتعلقة بالرقابة الإدارية واعطائها أولوية خاصة من قبل المسؤولين في الحكومة ، والعمل على إزالة الإزدواجية في العمل الرقابي وتفعيل السمات الإيجابية المتوفرة للرقابة وإزالة العوامل السلبية ، وزيادة التركيز على الكفاءة البشرية في تطوير الرقابة الإدارية ، والتركيز على إيجاد إدارة موحدة لتولي عملية متابعة شؤون الرقابة الإدارية في الأردن لزيادة درجة وضوح الإختصاصات والمتابعة.

• دراسة عويضة ، إيمان محجوب محمد ، 2000م⁽²⁾، هدفت إلى إبراز أهمية الإستقلال في عمل أقسام المراجعة الداخلية ، وتلخصت مشكلة الدراسة في تحديد وتقييم درجة الاستقلال الذي وصلت إليه مهنة المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة السودانية ، وعن مناهج البحث المستخدمة فقد استخدمت في الدراسة دراسة الحالة للوقوف على تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة في السودان ، والمنهج التاريخي للوقوف على تلك المراحل وتحليلها ، والمنهج التحليلي الوصفي ، ومن أدوات الدراسة المستخدمة إستبانة تم إعدادها لهذا الغرض للوقوف على مدى تجاوب تلك المؤسسات مع معايير المراجعة الداخلية المستقلة ، وفقاً للأصول العلمية الواجبة بشأنها ، وكانت أهم نتائج الدراسة عدم وضوح مفاهيم المراجعة الداخلية في مؤسسات الدولة في السودان ، وعدم وجود أساس سليم لقياس وتقييم عمليات المراجعة الداخلية ، وأوصت الدراسة بأن يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له بالقيام بإنجاز الأعمال والمسؤوليات المنوطة به بحرية كافية وأن يكون المراجع الداخلي موضوعياً في حكمه على الأشياء خلال قيامه بعملية المراجعة .

(1) العميان ، نايف راجي ، الرقابة الإدارية وأثرها على كفاءة العمل الإداري في أجهزة الإدارة العامة الأردنية ، دراسة تحليلية ميدانية على وزارة الصحة والرقابة الصحية الأردنية للفترة من 1985-1995م ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2000م) .

(2) عويضة ، إيمان محجوب محمد ، تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة في السودان (جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2000م) .

- دراسة زيدان ، زياد أمين عبد الغني ، 2001م⁽¹⁾ ، هدفت دراسته إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية ، وإلى تحديد درجة متانة نظام الرقابة الداخلية فيها ، وكانت مشكلة الدراسة في مدى إعتقاد الجامعات الخاصة الأردنية على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية فيها ، إعتمدت منهجية الدراسة على تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية ودرجة الإعتقاد على أنظمة الرقابة الداخلية في تقييم عمل الجامعات ، ولستخدم الدراسة إستمارة إستبيان ، وأهم نتائج الدراسة كانت أن أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الأردنية فعالة بدرجة جيدة ، وأوصت الدراسة بضرورة رفع كفاءة العاملين بأقسام الرقابة الداخلية ، عمل دورات تدريب مستمرة لهم ، إلى جانب مراعاة الفصل الوظيفي وتقسيم العمل بين الموظفين في الجامعات الخاصة الأردنية .
- دراسة عثمان ، إنشراح أحمد شريف ، 2001م⁽²⁾ ، هدفت إلى عمل تقييم لنظام الرقابة الداخلية في شركة سكر كنانة ، وتركزت مشكلة الدراسة في أن الكثير من المنشآت الصناعية والتجارية بالسودان لا تهتم كثيراً بمتابعة الإلتزام بمقومات نظام الرقابة الداخلية الموجود ، بالإضافة إلى عدم مرونة وفعالية هذا النظام وعدم إعتاده على الأسس العلمية والعملية فضلاً عن عدم التطبيق السليم للنظام مما يوسع من نطاق الإحتياجات بالنسبة للمراجع الخارجي وبالتالي زيادة الأعباء والتكلفة على المنشأة ، إستخدمت الدراسة أسلوب المتوسطات الحسابية مدعمة بالإنحرافات المعيارية لإختبار الفرضيات .

أهم نتائج الدراسة كانت أن درجة فعالية وتأثير نظام الرقابة الداخلية تعتمد بالدرجة الأولى على الإلتزام بتطبيق المقومات الأساسية المتعارف عليها مهنياً ، وأن عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية للمنشأة يؤدي إلى الحد من قدرة المنشأة على القيام بمسؤولياتها في تحقيق سلامة الأعمال وبلوغ الأهداف ، وأن المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة متوفرة في الشركة وأن هناك نظام سليم للمراجعة الداخلية بالشركة ، وأوصت الدراسة بضرورة إستكمال النقص في فعالية الأداء لبعض الدورات من خلال التخطيط والتدريب والتحديث ، فضلاً عن ضرورة مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بصورة سنوية لضمان مواكبتها وتأديتها للغرض المنشود .

- دراسة الأعرج ، محمد ساير عاشور ، 2002م⁽³⁾ ، هدفت دراسته إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في مديرية التربية والتعليم وتحديد درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمديرية ، وكانت مشكلة الدراسة محصورة في مدى إعتقاد نظام الرقابة الداخلية بمديرية التربية والتعليم بغزة في تقييم عمل المديرية ، و في عدم سلامة بعض الإجراءات المتبعة في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بمديرية التربية والتعليم بغزة ، وقياس مدى تمشيها مع الفكر المحاسبي المتعلق بالرقابة الداخلية ، ومع قرارات ولوائح وزارة التربية والتعليم ، واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ، ولستخدمت الدراسة نموذج

(1) زيدان ، زياد أمين عبد الغني ، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية (جامعة آل البيت ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 2001 م)

(2) عثمان ، إنشراح أحمد شريف ، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة-1996-2000 ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 2001 م)

(3) الأعرج ، محمد ساير عاشور ، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بمديرية التربية والتعليم بغزة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 2002 م) .

الإستبيان ، وكان أسلوب التحليل المستخدم من قبل الباحث يعتمد على برنامج الحاسب الآلي الإحصائي للدراسات الإجتماعية (spss) لإختبار الفرضيات ،وأهم نتائج الدراسة كانت أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمديرية التربية والتعليم بغزة تتمتع بدرجة جيدة ، وتقع بمنتصف الدرجة الوسطية لهذا التقدير ، وأنه بالإمكان رفع مستوى الفعالية عند تعديل وتطوير بعض السياسات المتبعة بما يتفق والأسس العلمية والقانونية لأنظمة الرقابة الداخلية .

أهم توصيات الدراسة ضرورة إمسك قسم الحسابات مجموعة دفترية ملائمة بجانب البرنامج المحاسبي المحوسب ، وضرورة أن لا يكون المسؤول عن التنفيذ هو أمين الصندوق أو له علاقة بالسجلات المحاسبية ، وضرورة تعديل النظام المتبع بوزارة التربية والتعليم فضلاً عن ضرورة سد الفجوة الناشئة عن عدم رقابة أعمال الإدارات العامة الأخرى بالوزارة ، وضرورة توفير رقابة داخلية شاملة ومستمرة لمديرية التربية والتعليم .

• دراسة الوحيدي ، علي محمد سلطان ، 2002م⁽¹⁾ ، هدفت دراسته إلى التعرف على قدرة وحدة الرقابة الداخلية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، وبيان أوجه القوة والضعف في أدائها لمهامها ، والتعرف على مدى فاعلية أجهزة الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية ، وتناولت الدراسة مشكلة ضعف أداء موظفي الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الإدارية بسبب عدم الإلتزام بالسياسات والأنظمة والقوانين التي تضبط عمل الرقابة الداخلية ، وكذلك قلة الخبرة العلمية والعملية للعاملين في هذه الوحدات ، وعدم فهمهم لأدوارهم واختصاصهم مما يعطل سير العمل ، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، والتحليل الإستقرائي ، والمنهج الإستنباطي ، وتوصلت الدراسة إلى أن التطور السريع والكبير لأنظمة الرقابة الداخلية للمنشآت ذات النشاط الإقتصادي يؤدي إلى ضمان دقة العمليات المالية ، وتوفير قاعدة بيانات شاملة عن مجمل النشاط الإقتصادي ، مما ساعد على التحول من المراجعة الشاملة إلى المراجعة الإختبارية .

أوصت الدراسة بتفعيل ورفع كفاءة أداء وحدة الرقابة الداخلية في وزارة الأشغال العامة والإسكان ، والتغلب على الصعوبات التي تواجهها ، وربطها بأعلى سلطة ، وأن تكون مستقلة دون ضغوط داخلية أو خارجية ، ووضع الخطط لتدريب وتأهيل العاملين ، وتزويد أجهزة الرقابة الداخلية بكفاءات علمية وعملية وأن تولي السلطات العليا الرقابة الداخلية عناية خاصة .

• دراسة عابدين ، حسني محمد ، 2002م⁽²⁾ ، تناولت دراسته تطور وتفعيل الأداء الرقابي والتعرف على مدى دقة وسلامة نظم الرقابة الداخلية في بلدية غزة ، وتكمن مشكلة الدراسة من خلال السؤال حول مدى فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف المرسومة لبلدية غزة ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج والدلالات المفيدة منها ، وأهم النتائج التي أظهرتها الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية في بلدية غزة

(1) الوحيدي ، علي محمد سلطان ، أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء الوحدات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية - دراسة حالة وزارة الأشغال العامة (جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه محاسبة غير منشورة ، 2002م)
(2) عابدين ، حسني محمد ، تقييم فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية ببلدية غزة خلال الفترة 1995-2000م (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 2002م)

يتمتع بالدقة ، وذلك من خلال الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية ، وأهم التوصيات كانت ضرورة أن يكون هنالك تخطيطاً شاملاً لكافة المهام الخاصة بأجهزة الرقابة الداخلية ، وضرورة إعداد نماذج تابعة للتقارير الدورية .

• دراسة موسى ، السمانى قسم الخالق ، 2002م⁽¹⁾ ، هدفت دراسته إلى بيان هل يمكن أن تحل المصارف الإسلامية محل المصارف التقليدية وهل يمكن أن يكون لديها الآليات المناسبة لإحكام الرقابة على الأموال ، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية هل استطاعت المصارف الإسلامية أن تكون بديلاً مصرفياً يقوم على أسس إسلامية وهل تحقق أهدافها الإجتماعية؟ وهل تقوم بدورها كاملاً في جذب المدخرات وتوظيف الموارد؟ استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي ، بالإضافة على استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لإختبار صحة فروض الدراسة وصولاً إلى النتائج وتحقيق الأهداف ، بالنسبة لأهم النتائج فقد أوضحت الدراسة أن مصرف قطر الإسلامي قام بدور ملموس في تنمية موارده المالية فيما يختص بتجميع الموارد وجذب المدخرات وتوظيفها ، وفي إستقطاب الودائع بصفة عامة وودائع الإستثمار بصفة خاصة ، كما قام بدور ملموس في توظيفه لموارده المالية وبريحية ، أوصت الدراسة بممارسة صيغ الإستثمار الإسلامية ومجالاتها وتنقيتها من السلبيات الناتجة عن التطبيق خاصة صيغة المرابحة والسلم ، إلى جانب التوصية بتطوير التعاون بين المصارف الإسلامية والتنسيق مع الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في مجالات التدريب وتبادل الخبرات .

• دراسة حماد ، أكرم إبراهيم عطية ، 2003م⁽²⁾ ، هدفت دراسته لوضع تقييم لأداء الرقابة المالية في القطاع الحكومي في فلسطين ، وتمثلت مشكلة الدراسة في معاناة جوانب الرقابة الإدارية والتنظيمية والقانونية في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية قصوراً ، مما إستوجب دراسة عوامل وأسباب ضعف نظام الرقابة المالية المعمول به في السلطة الفلسطينية ، وإمكانية معالجة هذه المشكلة من خلال توفير مدخل لتطوير وظائف النظام الرقابي الفلسطيني والحكومي عامة ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الواقع ووصفه من خلال تحليل نظام الرقابة المالية المطبق في فلسطين وخصائص ومقومات النظام ، والمنهج الإستقرائي لوضع إطار عام لنظام رقابة مالية مقترح لمؤسسات السلطة الفلسطينية ، كان أهم نتائج الدراسة ضعف كفاءة وفاعلية العمل الرقابي ، وعدم تطبيق ضوابط رقابية هامة نتيجة وجود العديد من المعوقات المؤثرة عليه ، والتي تعود لأسباب سياسية واقتصادية وتشريعية وتنظيمية وإدارية ووجود الإحتلال وضعف السلطة التشريعية وضعف أدائها الرقابي أمام السلطة التنفيذية .

(1) موسى ، السمانى قسم الخالق ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، تجربة مصرف قطر الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي

السوداني ، 1996-2000 م (جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه إقتصاد غير منشورة ، 2002 م) .

(2) حماد ، أكرم إبراهيم عطية ، تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي (جامعة الجزيرة ، رسالة دكتوراه محاسبة غير منشورة ، 2003 م) .

• دراسة خليفة ،محمد صالح على ،2004م⁽¹⁾، هدفت دراسته إلى بيان الدور المطلوب للمراجعة الداخلية كأحد أنواع الرقابة في إحكام الرقابة على الإيرادات ، وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف المراجعة الداخلية في الجمارك السودانية كنظام لمتابعة ومراقبة الأداء مما يؤدي إلى ضياع ممتلكات المنشأة ، وكذلك الحصول على بيانات غير صحيحة بما يكفي مما يزيد العبء على المراجع الخارجي في توسيع نطاق فحصه واختباراته ، ولستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وكانت من أدوات الدراسة المستخدمة الإستبيان .

خلصت الدراسة إلى أن قوة ومثانة أنظمة المراجعة الداخلية تحافظ على إستمرارية المشروعات ، وكذلك أثبتت أن إستقلالية المراجع الداخلي لها نتائجها الإيجابية في التقارير وأنه ليس هناك معيار محدد لإختيار المسؤولين عن المراجعة الداخلية وهناك قصور في اللوائح المنظمة للعمل ، كما أن الإدارة العامة للجمارك تعتمد إعتقاداً كلياً على تقارير المراجعة الداخلية ، وأوصى الباحث بتوفير ما يساعد على الأداء الأفضل من معدات وشبكات الكمبيوتر والكوادر المدربة والمؤهلة ، كما أوصت الدراسة بأن يكون توزيع المسؤولين عن أقسام المراجعة على الجهات المختلفة يجب أن يكون وفقاً لإمكانياتهم ومؤهلاتهم ، وكذلك تخفيض فترة التقارير الدورية من شهرية إلى نصف شهرية وزيادة عدد مسؤولي المراجعة الداخلية إلى الحد الذي يفي بمتطلبات عملية المراجعة ويجب تدريب وتأهيل المسؤولين الموجودين .

• دراسة قراقش ، جهاد بدر ،2004م⁽²⁾، هدفت دراسته إلى بيان أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم الرقابة الداخلية ، وتكمن مشكلة الدراسة في طرح العديد من الأسئلة ممثلة في ، هل يؤدي إتباع أساليب الرقابة التنظيمية وتوثيق النظم المحاسبية إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، وهل يؤدي إتباع أساليب الرقابة على الأجهزة وعلى طرق الوصول للنظام إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، وهل يؤدي إتباع أساليب الرقابة على المدخلات وإتباع أساليب رقابة معالجة البيانات ، وكذلك إتباع أساليب رقابة المخرجات إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، ولستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل آثار المتغيرات المستقلة (أساليب الرقابة التنظيمية ، وأساليب توثيق النظم المحاسبية ، وأساليب الرقابة على الأصول ، وأساليب الرقابة على المخرجات والمدخلات وأساليب الرقابة على المعالجة الإلكترونية للبيانات) ، والمتغير التابع كان (كفاءة نظم الرقابة الداخلية) ، وتحديد درجة هذه الآثار ، واعتمدت الدراسة على قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ولستخدمت إستمارة الإستبيان . وخلصت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت واقعاً لا بد من إستغلاله والإستفادة من إيجابياته ، وأن أنظمة الرقابة الداخلية في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات تواجه تحديات كثيرة ، كغياب التوثيق المستندي لأغلب عمليات

(1) خليفة ، محمد صالح على ، المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة على الإيرادات ، دراسة حالة الجمارك السودانية ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 2004م)

(2) قراقش ، جهاد بدر ، دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه محاسبة غير منشورة ، 2004 م)

النظام المحاسبي، وتعتبر تلك المعالجة المحاسبية التي تتم من خلال الأنظمة المحوسبة بشكل عام وصعوبة تتبع العمليات في ظل غياب آلية مؤتمنة لتتبعها، وكذلك صعوبة تشغيل النظام في ظل غياب كادر مهني مؤهلاً تكنولوجياً .

خلصت الدراسة إلى تشابك المصالح بين مصممي النظام ومستخدميه ، وإلى أن تكنولوجيا المعلومات أضفت مصداقية عالية على مخرجات النظام المحاسبي خصوصاً في ظل وجود كادر مؤهل تكنولوجياً ومحاسبياً ، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تأهيل الكوادر المحاسبية وتثقيفها في تكنولوجياً من خلال عقد الدورات المتخصصة أو إعطائهم الحوافز التي يمكن أن تساهم في تفعيلهم لفكرة التطوير والدخول مع شركات أجنبية متطورة تكنولوجياً في عقد شراكة إستراتيجية أو إندماج ، وذلك للحصول على أحدث التقنيات العالمية بتكلفة معقولة وتشجيع الباحثين بشتى الطرق والوسائل لتمكينهم من تطوير أنظمة حماية متطورة ، وكذلك أوصت بضرورة تثقيف وتوعية أصحاب المصالح بشكل عام ، والمستثمرين بشكل خاص ، بأهمية تكنولوجيا المعلومات لكي تتمكن الشركات من رصد المبالغ المطلوبة للبحث والتطوير .

• دراسة حسن ، ممدوح موسى ، 2004م⁽¹⁾، هدفت دراسته إلى تحليل رقابة الأداء المنظور العلمي والعملي من خلال بيان دور رقابة الأداء في المراجعة والرقابة في النتائج المرجوة من تنفيذ وتحديد الأسس والقواعد والمعايير العلمية لرقابة الأداء ، وتكمن مشكلة الدراسة في هل تستند رقابة الأداء على أسس ومعايير علمية متعارف عليها ، واعتمدت الدراسة على مصادر مختلفة لجمع البيانات والمعلومات واستخدمت المنهج التاريخي من أجل دراسة وفهم وتفسير واقع رقابة الأداء ، وكذلك الأسلوب الوصفي في جمع البيانات من أجل إختبار الفرضيات ، واستخدمت إستمارة الإستبيان ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان أهمها أن رقابة الأداء تتطلب من ممارستها إستخدام مبادئ وأسس علمية ، على أن تكون هذه المبادئ مكتوبة وواضحة لمن يمارسها ، وأن الدورات التدريبية المتعلقة برقابة الأداء تلعب دوراً هاماً في تثقيف وزيادة المعرفة لدى من يمارس رقابة الأداء ، وتجعله على إطلاع على آخر المستجدات العلمية والعملية المطبقة في الأجهزة الرقابية ، ومن أهم توصيات الدراسة عمل دليل رقابي لعملية رقابة الأداء وتوفير نظام معلومات محوسب وربط وحداته الميدانية مع المركز .

• دراسة كنه ، صلاح عبد الله حسن ، 2005م⁽²⁾، هدفت دراسته إلى بيان أثر تقييم أنظمة الرقابة على عمل المراجع الخارجي ، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي ، هل ضعف أنظمة الرقابة الداخلية ناتج عن عدم وجود لوائح تنظم عملية الرقابة أم أن الكوادر البشرية غير مؤهلة لأداء عملية الرقابة ، أم أن هناك إغفال تام للوائح الموجودة بالشركة ؟ واستخدمت الدراسة المنهج الإحصائي عبر أسلوب الإستنباط والوصف التحليلي والإستقراء في إطار وضع وتحليل البيانات من واقع

(1) حسن ، ممدوح موسى ، رقابة الأداء : المنظور العملي والعلمي ، دراسة حالة ديوان المحاسبة الأردني (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 2004 م)

(2) كنه ، صلاح عبد الله حسن عبد الله ، تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره على عمل المراجع الخارجي ، دراسة تطبيقية (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، 2005 م)

المصادر الأولية والثانوية ، وأهم نتائج الدراسة كانت أهمية قيام المراجع الخارجي بعملية المراجعة بتقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة ، ويتم قياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية من خلال التقارير والبيانات المقدمة للإدارة وتأثيرها على قرارات الإدارة ، وأن يعتمد التقييم الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجع الخارجي على مدى كفاءة التطبيق الفعلي للنظام بالمنشأة ، وأن الإهتمام بالتدريب والتطوير ، واستخدام التقنية الحديثة والإلتزام بالسياسات الإدارية يساعد على تفعيل الرقابة الداخلية ، ويضبط العمل ويقلل فرص التلاعب ويساعد على تحقيق الأهداف الموضوعية .

أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالتدريب والتطوير واستخدام التقنية الحديثة والموازنات التخطيطية والإلتزام بالسياسات الإدارية بغرض تفعيل الرقابة الداخلية وضبط العمل ، وعلى المراجع الخارجي قياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية من خلال مدى إستجابة الإدارة للتقارير والبيانات المقدمة إليها ومدى تأثيرها على قراراتها ، إلى جانب ضرورة أن يعتمد التقييم الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية على مدى كفاءة التطبيق الفعلي للنظام بالمنشأة ، وأن يتناسب حجم عينة الإختبارات التي يجريها المراجع مع ذلك التقييم

- دراسة حسين ، خالد سليمان ، 2005م⁽¹⁾، هدفت دراسته إلى التعرف على التطور الذي يشهده مجال تكنولوجيا المعلومات المحاسبية ، مع بيان أثرها على نظام الرقابة الداخلية ، والتعرف على خصائص هذه التقنية ، من خلال بيان أساليب الرقابة الداخلية العامة ، والرقابة على التطبيقات ، وكانت مشكلة الدراسة في وضع نظام رقابي داخلي قوي ومتين يخلق نوع من الحماية والأمن والسلامة للمعلومات المحاسبية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي المعتمد على المصادر الميدانية من خلال إستمارة إستبيان لعينة الدراسة ، كذلك على المنهج الإستنباطي ، وكانت أهم النتائج أن وجود نظام رقابة داخلية محوسب يساعد كثيراً في تحسين عمليات إدخال البيانات المحاسبية وتشغيلها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية ، من حيث السرعة والدقة والسرية ، وأوصت الدراسة بتدريب العاملين على إستخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بصورة ترفع من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وأن من يقوم بإعداد برنامج نظام الرقابة الداخلية يتطلب معرفته أولاً بالمحاسبة والمراجعة ، مع ضرورة وجود مراجعين داخليين لديهم مهارات فنية في أنظمة الحاسوب

الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من إستعراض الباحث للدراسات السابقة وجد أن هذه الدراسات شملت الآتي :

- أثر نظام الرقابة الداخلية في رفع الأداء .
- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية .
- تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية .

⁽¹⁾ حسين ، خالد سليمان ، أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة بالسودان (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م)

- دور نظم المعلومات المحوسبة في رفع كفاءة الأداء الرقابي .
- أثر التقنية الحديثة لنظم المعلومات المحاسبية على نظام الرقابة الداخلية .
- تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية على أداء المراجع الخارجي .

وان من أهم نتائج هذه الدراسات ضرورة وجود نظام للرقابة الداخلية بمنظمات الأعمال المختلفة ، وأن هناك تأثيراً واضحاً لتكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية ، من تعقيد النظم المحاسبية ، وجهود إضافية لإعداد نظام رقابي ، وارتفاع التكلفة ، ورفع كفاءة الأداء ، والإلتزام بمعايير المراجعة ، وأهمية سيادة الفصل بين الوظائف .

وعليه يرى الباحث أن هذه الدراسات ذات علاقة مباشرة بموضوع دراسته ، ولكن جميع الدراسات السابقة قد أغفلت تحليل نظام الرقابة الداخلية في الفكر المحاسبي ، وعلى العموم ، فقد كانت هذه الدراسات البليغة مدخلاً حقيقياً ومفيداً لهذه الدراسة ، حيث أخذ الباحث من هذه الأوراق والدراسات موضوع رسالته ، بعد أن تبني تلك المشكلات الموجودة وعمل على دراستها ، دراسة متعمقة من واقع المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان ، كما تختلف رسالة الباحث عن الدراسات السابقة ، بعمومية وشمولية تناول المشكلات الرقابية وطرق حلها ، بعد أن عمل دراسة تحليلية على عينة من المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان وساهم أيضاً في وضع المقترحات المناسبة لها .

الصعوبات التي واجهت الباحث في دراسته

لما اشتمل البحث على دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية موجودة في مناطق جغرافية متباعدة في فلسطين ، فقد واجه الباحث صعوبات في الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة عن طريق المراسلات العادية والإلكترونية المختلفة ، حيث كانت بعض المصارف الإسلامية تستجيب بمد الباحث بالمعلومات وبعضها يرفض نهائياً وبعضها يتأخر كثيراً في الرد .

كما وقد واجه الباحث صعوبات في الحصول على المراجع اللازمة للدراسة والمعلومات المهمة ، وذلك بسبب ندرة مراجعها ، وانحصارها في المجالات والدوريات المتناثرة ، واقتصار وجودها أحياناً في صورة رسائل علمية في بعض الجامعات العربية ، لم يصل الباحث إلي بعضها إلا بصعوبة وجهد كبيرين ، خاصة مع ظروف الحصار العسكري والإغلاق للمدن الفلسطينية التي واكبت عمل الدراسة الميدانية وصعوبة التنقل والسفر من والي الخارج .